المخا
للدراسات الاستراتيجية
MOKHA
for strategic studies

انكماش اقتصادي حاد في اليمن
مع تراجع الناتج المحلي

أوراق من التقرير الاستراتيجي السنوي الرابع - اليمن 2024

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER

2

الاقتصاد والتنمية

مقدمة

يسلط هذا التقرير الضوء على الأوضاع والتطورات الاقتصادية في اليمن خلال العام 2024م، والتي مثلت امتدادا لحالة الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد طوال عقد من الزمن، وامتدادا للأزمة المركبّة التي خلفها حظر المليشيات الحوثية لصادرات النفط منذ أواخر العام 2022م، واستيلائها على موارد الحكومة اليمنية، ويقدم التقرير قراءة وتحليلا لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى استشراف الآفاق الاقتصادية والتنموية المستقبلية في ظل ازدياد حالة الاحتقان الشعبي وهشاشة البيئة الاقتصادية والسياسية وصعوبة ممارسة الأنشطة والأعمال الاقتصادية، وزيادة التوترات الإقليمية.

1- النمو الاقتصادي:

انكمش الناتج المحلي بالأسعار الجارية خلال العام 2024م بنسبة 13% مقارنة بالعام الماضي وبنسبة 31% مقارنة بعام 2022م حيث بلغ 16,192 مليون دولار(أكتوبر 2024م) مقارنة ب 23,534 مليون دولار عام 2022م، بينما انخفض الناتج المحلي الحقيقي بنسبة 1% خلال العام 2024 وفقا لتوقعات صندوق النقد الدولي[1]، ليواصل بذلك مسار الانكماش الاقتصادي منذ عام 2014م أي منذ استيلاء جماعة الحوثي على العاصمة صنعاء وحتى عام 2024م باستثناء الأعوام 2018م، 2019م و 2022م، ويأتي هذا التراجع استمرارا للتراجع في الناتج المحلي الحقيقي عام 2023م والذي بلغ -2% [2] عقب النمو الإيجابي في عام 2022م -باستثناء الربع الأخير- والذي

(1) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024م.

(2) توقع خبراء صندوق النقد الدولي في اكتوبر 2023 أن يبلغ حجم التراجع في الناتج المحلي الحقيقي (-0،5 %) بيد أن المعدل الفعلي بلغ (-2%) وفقا للبيانات الفعلية للصندوق المنشورة هذا العام.

بلغ 1,5% وذلك نتيجة لاستمرار مليشيا الحوثيين في منع تصدير النفط بالقوة، ويوضح الشكل أدناه معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الحقيقية والجارية.

شكل (3) الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو بالأسعار الجارية والحقيقية

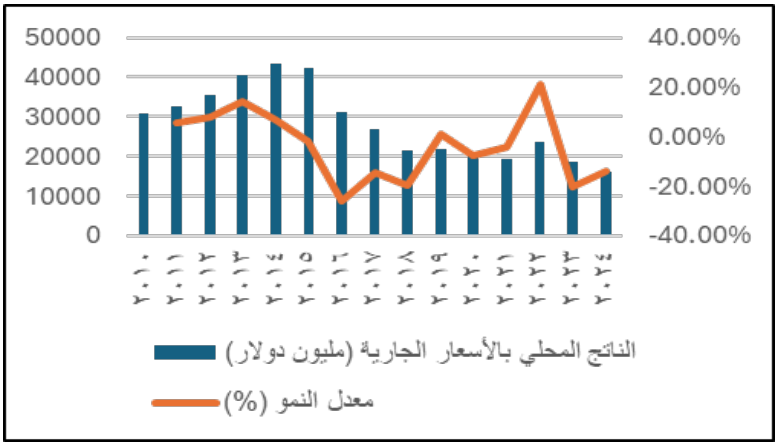

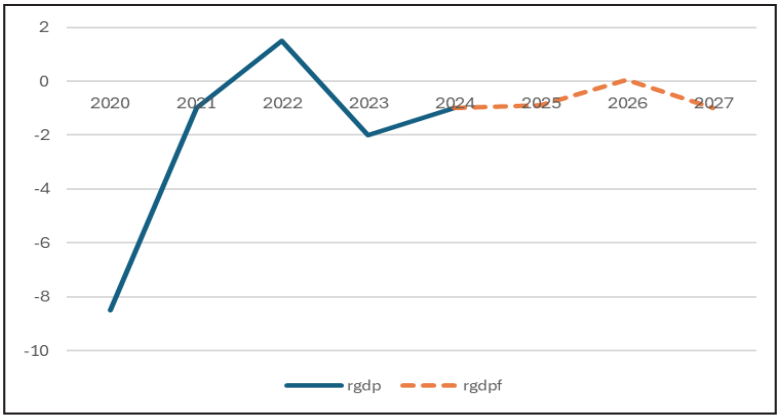

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024م.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يحقق الناتج المحلي الحقيقي نموا إيجابيا خلال العام القادم 2025م يبلغ 1,5% غير أن تحقق ذلك يبقى مرتبطا بمدى التقدم في الملفين السياسي والعسكري.

إطار(1) التنبؤ بمعدل نمو الناتج الحقيقي في ظل استمرار الظروف الحالية.

تقدم تنبؤات صندوق النقد الدولي سيناريو متفائل للنمو الاقتصادي الحقيقي في اليمن وذلك بمعدل نمو إيجابي 1.5% لعام 2025، و5.5% لعام 2029، غير أن إمكانية تحقيق نمو إيجابي تبقى مرتبطة بشكل وثيق بالتطورات السياسية والوضع العسكري في البلاد، ونتوقع أن يشهد النمو الاقتصادي الحقيقي تدهورا أكبر في العام القادم بنحو-0,9% مع تحسن طفيف في العام الذي يليه وبقاء معدل النمو سلبيا للأعوام التالية في حال بقيت الأوضاع السياسية والعسكرية الحالية على حالها كما هو موضح في الشكل أدناه.

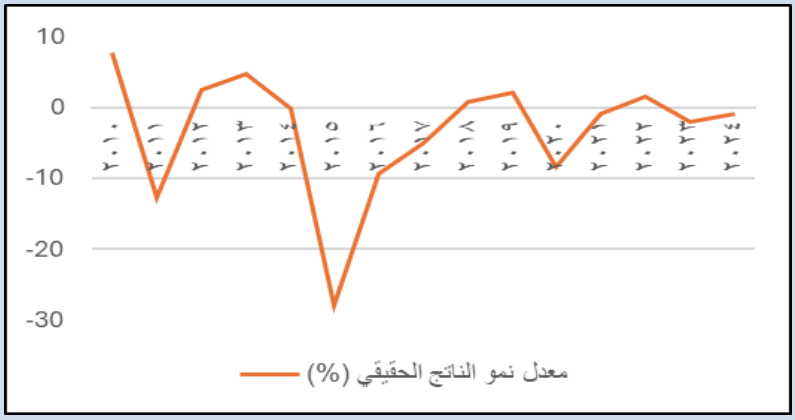

المصدر: إعداد الباحث

من جهة أخرى انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي بالأسعار الجارية عام 2024م إلى 464 دولارا مقارنة بـ 551 دولارا عام 2023م، و1579 دولارا عام 2014م، وبلغ حجم الانكماش في الناتج المحلي الحقيقي نحو 50% منذ اقتحام جماعة الحوثي العاصمة صنعاء كما تراجع نصيب الفرد من الناتج الحقيقي بنحو 54% [3]، وبالمقارنة مع مجموعة من الدول التي شهدت ظروفا اقتصادية شبيهة بظروف اليمن قبل اندلاع النزاع في 2011م، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كان يمكن أن يزيد بثلاثة أضعاف عما هو عليه بعد النزاع حتى عام 2018م [4].

شكل (4 -أ) معدل النمو الحقيقي في اليمن مقارنة مع معدل نمو منطقة الشرق الأوسط والاقتصادات الناشئة والمعدل العالمي

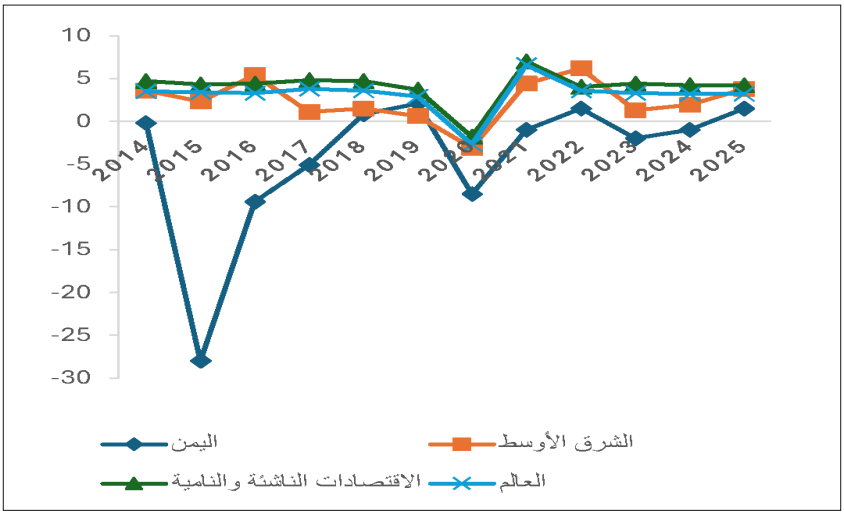

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024م

(3) البنك الدولي، تقرير مرصد الاقتصاد: التعامل مع التحديات المتنامية، خريف 2024م.

(4) روبرتا غاتي، وجيسيكا توريس، ونيللي الملاخ، وجيانلوكا ميلي، ودييغو فاوريس، ومنة الله إمام موسى، وإلياس سوفانوف، 2024م. النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. تقرير أحدث المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (أكتوبر/تشرين الأول)، واشنطن العاصمة: البنك الدولي، DOI: 10.1596/978-1-4648-2181-3. الترخيص: نسب المشاع الإبداعي IGO 3.0 CC BY.

شكل (4 -ب) معدل النمو الحقيقي لليمن وعدد من الدول العربية التي تعاني من النزاعات أو في طور التعافي الهش بعد النزاعات

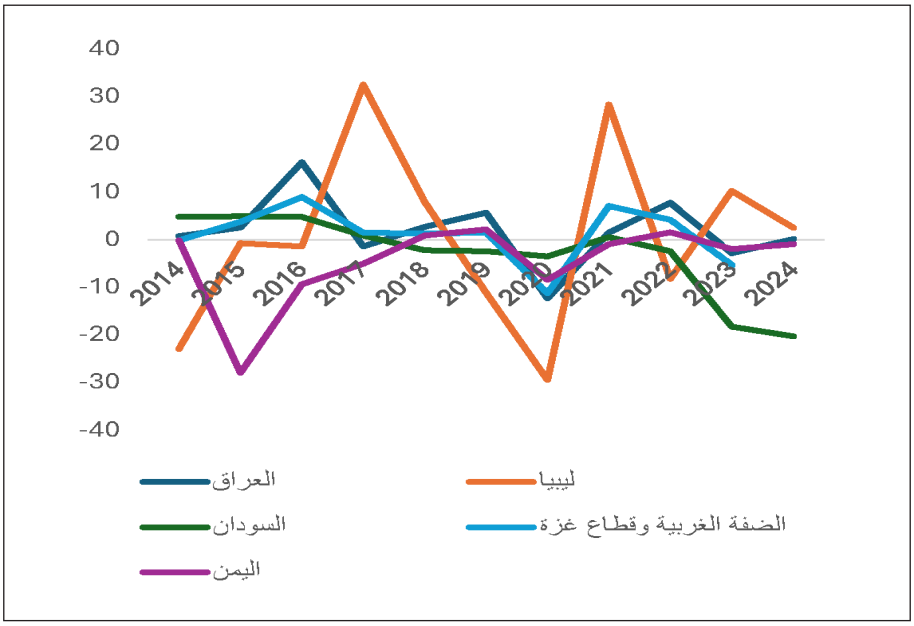

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024م

ومع تصاعد العنف في البحر الأحمر واستمرار الحوثيين في فرض الحصار على إنتاج وتصدير النفط، والتعنت فيما يخص تسوية النزاع، فإن تحقيق نمو اقتصادي إيجابي في المدى القصير (3-6 شهور) يبدو أمرا صعبا، كما أن سيناريو تصاعد العنف وانفراط عقد الهدنة العسكرية لا يزال يلوح في الأفق حاملا معه إمكانية تدهور اقتصادي أوسع لا سيما إذا طال أمد المواجهات، ويوضح الشكل (-2أ) معدل نمو الناتج المحلي الحقيقي لليمن مقارنة بمنطقة الشرق الأوسط وبالاقتصاديات الناشئة والنامية والعالم، كما يوضح الشكل (-2ب) معدل النمو الحقيقي لليمن وعدد من الدول العربية التي تعاني من النزاعات أو في طور التعافي الهش بعد النزاعات.

2- المالية العامة والدين العام:

بلغ حجم العجز في الموازنة العامة للدولة 262.9 مليار ريال بنهاية سبتمبر 2024م حيث بلغت الإيرادات العامة 1,434.6 مليار ريال والنفقات العامة 1,697.5 مليار ريال لنفس الفترة[5]، وكان العجز قد بلغ 1,775.8 مليار ريال عام 2023م حيث بلغت الإيرادات 855.5 مليار ريال والنفقات العامة 2,975.2 مليار ريال[6]، ويعود الفضل في تقلص العجز في الموازنة العامة إلى المنحة المقدمة من المملكة العربية السعودية والتي تستهدف دعم الموازنة العامة؛ حيث بلغ حجم الدعم عام 2024م نحو 750 مليون دولار[7] ويمثل الدفعة الثانية والثالثة والرابعة من منحة الدعم السعودية المعلن عنها في أغسطس 2023م والبالغة 1.2 مليار دولار وكانت السعودية قد أودعت الدفعة الاولى من المنحة والبالغة 267 مليون دولار (حوالي 351 مليار ريال يمني) في أغسطس 2023م[8]، كما أودعت السعودية الدفعة الرابعة من الدعم بقيمة 200 مليون دولار في ديسمبر 2024 [9] إلى جانب وديعة جديدة قيمتها 300 مليون دولار للبنك المركزي، غير أن العجز في الموازنة دون احتساب المنح يتجاوز 1,150 مليار ريال حتى نهاية سبتمبر 2024م، وقد انخفضت الإيرادات العامة حتى سبتمبر 2024م – باستثناء المنح[10]- بنحو 36% مقارنة بإيرادات عام 2023م، وبنسبة 73% تقريبا مقارنة بإيرادات عام 2022م متأثرة بالحظر الحوثي على صادرات النفط، وكذا بسبب تراجع الإيرادات الجمركية والضريبية على الواردات والتي تقلصت لصالح الحوثيين مع ازدياد وتيرة الاستيراد من ميناء الحديدة مقارنة بالموانئ التي تسيطر عليها الحكومة، ولا توجد بيانات منشورة حول حجم الإيرادات والنفقات التي تجنيها جماعة الحوثيين.

---

(5) البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقدية والمالية، سبتمبر 2024م.

(6) البنك المركزي اليمني، التقرير السنوي، 2023م.

(7) البنك الدولي، تقرير مرصد الاقتصاد: التعامل مع التحديات المتنامية، خريف 2024م.

(8) الجزيرة نت، بقيمة 1.2 مليار دولار.. السعودية تقدم دعما اقتصاديا جديدا لليمن، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/EIcaYo7

(9) وكالة سبأ للأنباء، رئيس مجلس القيادة يشيد بالدعم السعودي الجديد للموازنة العامة والبنك المركزي، متوفر على الرابط التالي: https://www.sabanew.net/story/ar/122424

(10) تم تقدير قيمة المنح عام 2024م بالريال اليمني بناء على متوسط سعر الصرف خلال فبراير ويونيو 2024 ولا تشمل الدفعة الرابعة من منحة دعم الموازنة.

شكل (5) الإيرادات والنفقات العامة والمنح والميزان الكلي (مليار ريال)

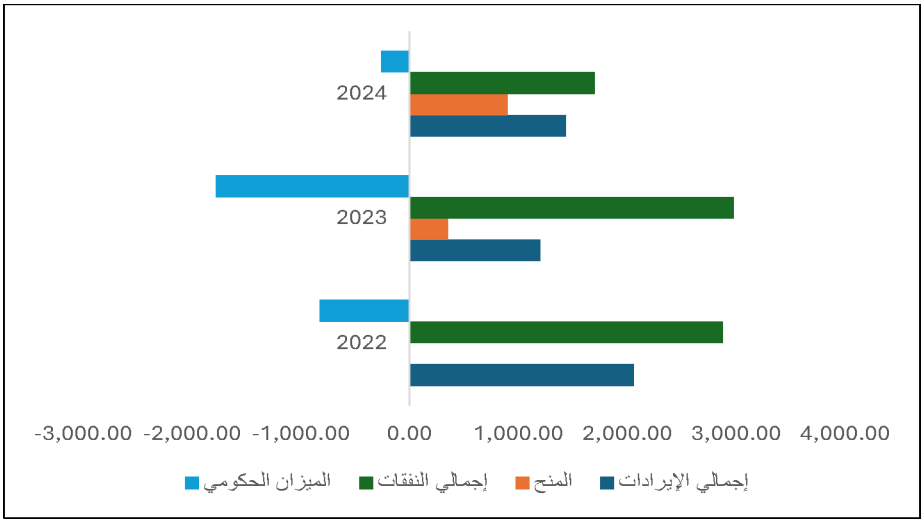

المصدر: البنك المركزي اليمني، البنك الدولي، حسابات الباحث. بيانات 2024م تغطي الفترة من يناير إلى سبتمبر.

وتراجعت نسبة النفقات العامة حتى سبتمبر 2024م بنحو 42%- مقارنة بالنفقات العامة في 2023م، بينما انخفضت قيمة العجز في الميزان الكلي بنهاية سبتمبر 2024م بنحو 85% مقارنة بالعجز عام 2023 وباستثناء المنح من كلا العامين 2023م و2024م (سبتمبر) فإن قيمة العجز قد انخفضت بنسبة 45% فقط، وتتركز النفقات الحكومية في الإنفاق على المرتبات والأجور والإعانات والمنافع الاجتماعية وفوائد الدين والتي بلغت 780.3 مليار ريال و 1,210.5 مليار ريال و 553.6 مليار ريال خلال عام 2023م على التوالي، ومثل الإنفاق على الأجور والمرتبات نحو 40% من حجم النفقات العامة خلال النصف الأول من العام 2024م [11]، وكذلك ما يزال الإنفاق على الإعانات مرتفعا وخاصة على قطاع الكهرباء، وقد نفت وزارة المالية وجود أي توجه للحكومة إلى عدم صرف المرتبات أو صرف نصف مرتبات عوضا عن دفعها كاملة[12] بعد أن تأخرت

(11) البنك الدولي، تقرير مرصد الاقتصاد: التعامل مع التحديات المتنامية، خريف 2024م.

(12) وزارة المالية اليمنية: وزارة المالية تؤكد التزام الحكومة بصرف رواتب موظفي الدولة وعدم المساس به، متوفر على الرابط: https://mof-yemen.net/news/407

الحكومة في دفع المرتبات، وتم تداول شائعات حول عجز الحكومة عن دفع فاتورة المرتبات والأجور خاصة مع تأخر إيداع الدفعة الرابعة من المنحة السعودية وتدهور قيمة سعر الريال أمام الدولار إلى مستويات غير مسبوقة[13]، وبلغت نسبة الإيرادات العامة من الناتج المحلي الإجمالي حتى سبتمبر 2024م بلغت 7,4% مقارنة ب 6%، و9,5% في عام 2023م، 2022م على التوالي، بينما مثلت النفقات العامة نحو 10% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة ب 12% في كل من 2022م و 2023م، وبلغ بذلك العجز في الميزان الحكومي الكلي 3,5%- من الناتج المحلي الإجمالي حتى سبتمبر 2024م مقارنة ب 6-% عام 2023م و 2-% عام 2022م ويعزى الانخفاض إلى زيادة حجم الإيرادات بما فيها المنح عام 2024م مقارنة بعام 2023م وكذلك بسبب انمكاش الناتج المحلي، من جهة أخرى ارتفع حجم الدين المحلي حتى نهاية سبتمبر 2024م بنسبة 3,47% مقارنة بعام 2023م؛ حيث بلغ حجم الدين العام المحلي 6,445.60 مليار ريال، وقد مثل الاقتراض من البنك المركزي المصدر الأساسي للدين المحلي حيث بلغت مديونية الحكومة للبنك المركزي 6,021.9 بنهاية سبتمبر 2024م وبنسبة 93,3% من حجم الدين المحلي وبزيادة قدرها 208.90 مليار ريال، من جهة أخرى ارتفع رصيد المديونية الخارجية لهيئة التمويل الدولية إلى 1,224.6 مليون دولار بنهاية عام 2023م وبزيادة قدرها 6.1% مقارنة بالعام السابق.[14] وقد ارتفعت خدمة الدين بنحو 71 % خلال النصف الاول من عام 2024م، وفقا للبنك الدولي حيث تستمر الحكومة في دفع فوائد الديون طرف هيئة التنمية الدولية حتى تستمر التمويلات التنموية لليمن وقدر حجم الدين الخارجي حتى نهاية عام 2021م بنحو 6.6 مليار دولار[15]، وكان رصيد الدين العام الخارجي شاملا الأقساط والفوائد قد بلغ 7245.6 مليون دولار نهاية 2013م. في سياق متصل أشار تقرير الشفافية المالية صادر عن وزارة الخارجية الأمريكية عام 2024م، إلا أن الحكومة اليمنية لم تنشر بيانات حول الموازنة أو الحسابات الختامية أو التقارير المتعلقة بالديون والوضع المالي للشركات الحكومية خلال فترة معقولة كما

(13) الجزيرة نت، أزمة مالية تخنق الحكومة اليمنية تهوي بالريال وتقطع الكهرباء، متوفر على الرابط: https://rb.gy/nd039i

(14) البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقدية والمالية، سبتمبر 2024م، والتقرير السنوي 2023م.

(15) البنك المركزي اليمني، التقرير نصف السنوي، 2021م.

أن النفقات العسكرية والأمنية لا تخضع لرقابة السلطات التشريعية في البلاد، وحث التقرير الحكومة على الالتزام بالشفافية ونشر المعلومات المالية[16].

إطار(2) الآلية الحوثية الاستثنائية لدفع مرتبات القطاع الحكومي وسداد ودائع صغار المودعين

أصدر الحوثيون في ديسمبر2024م [17] ما أسموه بـ "قانون بشأن الآلية الاستثنائية المؤقتة لدعم فاتورة مرتبات موظفي الدولة وحل مشكلة صغار المودعين" والذي يستهدف وفقا للحوثيين بشكل رئيسي معالجة مشكلة انقطاع مرتبات الموظفين العموميين وتحقيق العدالة في توزيع الدخل الشهري بين موظفي وحدات الخدمة العامة، وتقوم فكرة الآلية على إنشاء حساب خاص طرف فرع البنك المركزي في صنعاء الذي يقع تحت سيطرة الحوثيين ليمثل وعاء لجمع إيرادات مالية تحت تصرف وزارة المالية (التابعة لسلطة الحوثيين) على أن يتم توريد إيرادات من حساب الحكومة العام بعد تغطية الالتزامات الحتمية الشهرية، وكذلك نسبة مساهمة يتم فرضها على جهات حكومية مختلفة بقرار من وزير المالية بالإضافة إلى تحويل موارد صندوق المعلم الذي أنشأه الحوثيون سابقا إلى حساب الآلية الاستثنائية، وكذلك نسبة لا تتجاوز20% من النفقات والتعزيزات الشهرية التي تصرفها الحكومة لوحدات الخدمة العامة، ونسبة لا تتجاوز10% من تكلفة البرامج الاستثمارية لوحدات القطاع العام بالإضافة إلى المبالغ المرتجعة من حساب الآلية نفسها، ونص القرار على أن يتم صرف مرتب كامل لبعض الوحدات الهامة مثل البرلمان والقضاء الحوثيين، ونصف مرتب شهريا على الأقل للوحدات التي ليس لديها موارد ذاتية تغطي مرتبات واجور العاملين فيها وكذلك نصف مرتب كل ثلاثة أشهر لموظفي الجهات التي لديها موارد ذاتية تغطي مرتبات موظفيها ولديها نفقات تشغيلية تفوق مواردها، وينص القانون أيضا على صرف المرتبات وفقا للكشوفات المقرة من قبل وزارة الخدمة المدنية ووفقا لكشوفات الانضباط الوظيفي وتبرأ ذمة الحكومة بعد ذلك ولا تمثل المبالغ الموردة من الجهات والوحدات الحكومية قروضا على الحكومة ويلغي القانون أية قوانين

(16) وزارة الخارجية الامريكية، تقرير الشفافية المالية 2024م- اليمن، متوفر على الرابط:
https://www.state.gov/reports/2024-fiscal-transparency-report/yemen/

(17) وكالة سبأ للأنباء التابعة للحوثيين، تاريخ الاطلاع: 2024/12/30. متوفر على:
https://www.saba.ye/ar/news3410582.htm

أو تشريعات تعارضه، وتعيد هذه الآلية إلى الأذهان قرار الحوثيين بخصوص صرف المرتبات على هيئة بطائق سلعية عام 2017م والتي فشلت فشلا ذريعا؛ حيث تعد هذه الآلية ارتجالية وغير قانونية تستهدف بدرجة رئيسية التلاعب بحقوق الموظفين العموميين واستبدال حقهم في المرتبات بقوائم جديدة أعدتها الجماعة وتخضع لمزاجها وشروطها، حيث تنص الآلية على تبرئة ذمة الحكومة من أية مرتبات خارج هذه القوائم، وعلى الرغم من نص القانون على أن الآلية تستهدف تحقيق العدالة إلا أنها تقسم الموظفين العموميين إلى ثلاثة فئات وتحدد صرف المرتبات بناء على ذلك في مخالفة واضحة لمبادئ العدالة وتربط الأجور بطبيعة المهمة التي يقدمها الموظف بدلا عن كونها حقا للموظف نظير خدماته في أجهزة ووحدات القطاع العام المختلفة بغض النظر عن طبيعة القطاع الذي يعمل به، كما أن حكومة الحوثيين تستهدف مد يدها إلى كافة الشركات ووحدات القطاع الحكومي والاستيلاء على مواردها تحت ذريعة سداد المرتبات لعامة الموظفين دون الالتزام بتقييد المبالغ كديون على الحكومة الأمر الذي يقود إلى الاستيلاء على موارد مؤسسات القطاع العام والشركات المملوكة للدولة، وعلى الرغم من نص الآلية على تحويل موارد صندوق المعلم الذي سبق و أنشأته الجماعة لصالح آلية دفع المرتبات الجديدة إلا أن الجماعة لم تعر اهتماما خاصا للمعلمين والمعلمات، والذين يمثلون واحدة من أعلى نسب الحرمان من المرتبات والأجور، وبما يمثل تحايلا جديدا على المعلمين والمعلمات، وتعطي الآلية لوزير المالية الحق المطلق في تحديد المساهمات على الوحدات الحكومية والتصرف المباشر في الموارد دون الرجوع إلى الجهات التشريعية، واستغلت الجماعة الآلية لتمرير ضريبة مقطوعة جديدة على السلع الكمالية والسلع التي ليس لها مثيل ينتج محليا، وكذلك فرض ضريبة الدخل على المرتبات التي تفوق 25 ألف ريال يمني أي ما يعادل نحو 47 دولارا، ويحاول الحوثيون فرض و اقع جديدا فيما يخص مرتبات الموظفين العموميين يقوم بالأساس على القوائم التي يقدمونها والتي تشمل الكثير من عناصرهم الذين تم إحلالهم محل الموظفين العموميين سواء المهجرين منهم أو النازحين أو المنقطعين عن العمل نتيجة سوء الوضع المعيشي استعدادا لأية مفاوضات جديدة تأخذ بالاعتبار مشكلة انقطاع مرتبات الموظفين العموميين وتحاول الجماعة بهذه الآلية إسدال الستار على المطالبات بصرف المرتبات وفقا لقوائم الخدمة المدنية لعام 2014م، وفيما يخص المودعين فقد حددت الجماعة سقفا يبلغ 100,000 ريال للمودعين المستثمرة أموالهم في أذون الخزانة شريطة ألا يتجاوز مبلغ الوديعة 20 مليون ريال وفقا لوثيقة مسربة ومنسوبة لفرع البنك المركزي في صنعاء الذي يديره الحوثيون، وبذلك يحتاج المودع قرابة 16 عاما ونصف لاسترداد أصل مبلغ الوديعة.

من جهة أخرى وفي مسار الإصلاحات الاقتصادية أعلن مجلس القيادة الرئاسي عن إعادة تشكيل الهيئة العليا لمكافحة الفساد، وإعادة تشكيل الهيئة العليا للإغاثة وإنشاء هيئة لرعاية جرحى الحرب وأسر الشهداء، وكذلك إعادة هيكلة الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة، وتشكيل اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات، والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات[18] غير أن مسار الإصلاحات الاقتصادية وخاصة الهيكلية منها ما يزال يواجه العديد من الإشكالات وعلى رأسها إمكانية تطبيق الإصلاحات من عدمه بسبب الظروف السياسية الهشة[19].

شكل (6) الإيرادات والنفقات العامة والميزان الكلي الصافي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

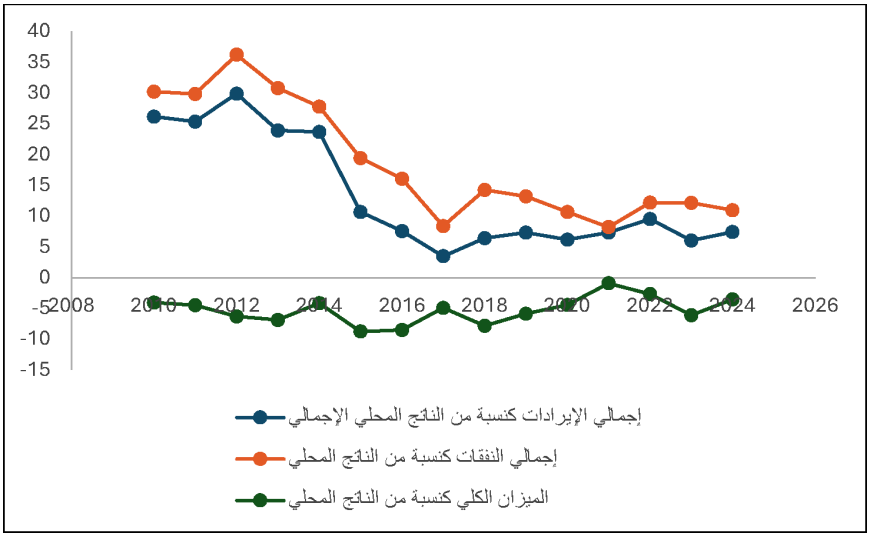

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير الراصد المالي، اكتوبر 2024م.

(18) وكالة الانباء اليمنية سبأ: مجلس القيادة الرئاسي يوجه بإصلاحات شاملة لتحسين كفاءة مؤسسات الدولة، تاريخ الاطلاع: 2024/12/25م، متوفر على الرابط:
https://www.sabanew.net/story/ar/122271.

(19) انظر للمزيد، التقرير الاستراتيجي السنوي لمركز المخا للدراسات الاستراتيجية، 2023م.

ولا توجد بيانات دقيقة حول الإيرادات التي استولت عليها جماعة الحوثيين خلال عام 2024م، وكانت جماعة الحوثي قد استولت على نحو 1,8 مليار دولار عام 2019م[20]، ، إلا أن الموارد التي تجنيها الجماعة منذ توقيع الهدنة في إبريل عام 2022م في ازدياد مستمر نتيجة حصول الجماعة على مصادر إيراديه جديدة، حيث تشير التقديرات إلى خسارة الحكومة نحو 700 مليار ريال خلال الفترة منذ توقيع الهدنة وحتى منتصف يونيو 2023م[21] في صورة خسائر ضريبية وجمركية نتيجة تحول الاستيراد إلى ميناء الحديدة، والتي تحولت بدورها لجماعة الحوثي، وقد قدرها تقرير لجنة الخبراء المعنيين باليمن بنحو 1,34 ترليون ريال خلال الفترة إبريل 2022م-يونيو2024م [22]، من جهة أخرى فرضت الجماعة مجموعة من الجبايات الجديدة خلال عام 2024م فقد تم فرض ضرائب على قطاع الدواجن لتجني المليشيات نحو 18 مليار ريال شهريا فقط من العاصمة صنعاء وفقا لتقديرات، وجاء ذلك بعد فرض الجماعة ضريبة على أعلاف الدواجن المستوردة عام 2020م لترتفع أسعار الدواجن في مناطق سيطرة الجماعة بنحو 100% عام 2024م، كما فرضت الجماعة ضريبة بنسبة 100% على قطاع الملبوسات والمنسوجات المستوردة، ويجني الحوثيون نحو 120 مليار ريال من قطاع الاتصالات[23]، ومرر الحوثيون ضريبة جديدة فيما أسمي بالآلية الاستثنائية لدفع المرتبات حيث فرض الحوثيون ضريبة مقطوعة غير محددة النسبة على السلع الكمالية كما أشرنا سابقا، وحصلت الجماعة على 12 مليار ريال من خلال سك عملة معدنية فئة 100 ريال، وأشار فريق الخبراء المعنيين باليمن إلى حصول الحوثيين على دعم خارجي من إيران والعراق عبر شركات تهريب معقدة، وكذلك عن معلومات غير مؤكدة تشير إلى حصول الحوثيين على نحو 180 مليون دولار شهريا لقاء تأمين مرور سفن بعض وكالات الشحن عبر البحر الأحمر، وما تزال 100 مليون

(20) تقديرات فريق الخبراء المعني باليمن، تقرير عام 2021.

(21) انظر تصريحات محافظ البنك المركزي اليمني، تأريخ الاطلاع: 2025/01/02م، متوفر على الرابط: https://almasdaronline.com/articles/275852

(22) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن لعام 2024.

(23) مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، تقرير اليمن، التطورات الاقتصادية، تاريخ الاطلاع: 2025/01/02م، متوفر على الرابط: https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/july-sept-2024/23777

دولار وهي أرصدة شركة النقل الجوي الوطنية (اليمنية) تحت سيطرة الحوثيين، من جهة أخرى أشار تقرير لجنة الخبراء أيضا إلى جني الحوثيين مبالغ مالية كبيرة جراء تهريب المخدرات والآثار[24]، ولم تتوقف إجراءات مصادرة الأموال الخاصة خلال عام 2024م حيث وضعت المليشيات يدها على اثنتين من شركات الأدوية وصادرت أرباح المساهمين فيها والتي قدرت عام 2022م ب 240 ألف دولار[25]. وتذهب غالبية النفقات الحوثية لأغراض عسكرية.

3- التضخم والتطورات النقدية

ارتفع معدل التضخم خلال النصف الأول من عام 2024م بنسبة 23,75% مقارنة بالنصف الأول من عام 2023م، وكان معدل التضخم قد بلغ 17,85% عام 2023 مقارنة ب 9% عام 2022م وفقا لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء في عدن (2014م= 100)، وكان معدل التضخم في شهر أغسطس 2024م قد سجل ارتفاعا بمقدار 3.64% على أساس شهري[26]، وشهدت أسعار السجائر ارتفاعا في الأسعار يفوق بقية الفئات السلعية ضمن سلة أسعار المستهلك وبنسبة79% خلال النصف الأول من عام 2024م تليها اللحوم بنسبة 36,57% ثم فئة السكر ومنتجاتها بنسبة 33% فالقات بنسبة 27,66%، وبلغ معدل تضخم إيجارات المنازل نحو 68% بنهاية عام 2023م بينما بلغ 10% خلال النصف الأول من عام 2024م مقارنة بالنصف الأول من عام 2023م، ويتوقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ التضخم 16,3% عام 2024م، وكان الصندوق قد أعاد تقييم التضخم لعام 2023م في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لعام 2024 إلى 0,9% بعد أن توقع أن يبلغ 14,6% في تقرير أكتوبر 2023م، وعلى كل فإن آخر بيانات فعلية وفرها الصندوق هي تلك الخاصة بعام 2022م حيث بلغ التضخم

(24) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن لعام 2024.
(25) المصدر أونلاين: الحارس القضائي للحوثيين.. أداة لنهب ممتلكات اليمنيين، تاريخ الاطلاع: 2025/1/02م، متوفر على الرابط: https://almasdaronline.com/articles/296629.
(26) الجهاز المركزي للإحصاء، عدن، نشرات متعددة.

29,5% [27]، ويرجع الاختلاف في التقدير إلى اختلاف سنة الأساس وآلية حسابات الرقم القياسي للأسعار بين الصندوق والجهاز المركزي للإحصاء حيث يعتمد الأخير على مسح ميزانية الأسرة لعام 2014م في تحديد الأوزان الترجيحية للسلع، وكذلك يعمم الأسعار في عدن لتحديد معدل التضخم على المستوى الوطني، وعلى النقيض من ذلك أشار تقرير للبنك الدولي[28] إلى انخفاض مستوى التضخم في مناطق سيطرة الحكومة خلال النصف الأول من عام 2024م معللا ذلك إلى انخفاض التمويل التضخمي من البنك المركزي للحكومة وانخفاض النفقات العامة الحكومية ليسجل 3,1% واصفا ذلك بأنه مثير للإعجاب على الرغم من تدهور سعر صرف الريال أمام الدولار وزيادة الضغوط على الميزان التجاري بسبب توقف صادرات النفط، وأشار التقرير إلى انخفاض معدل التضخم في مناطق سيطرة الحوثيين بنحو 9,6% خلال الفترة نفسها مدفوعا بقلة العرض النقدي بسبب نقص السيولة ومع ذلك أشار التقرير إلى أن الوضع في مناطق سيطرة الحوثيين قد يكون أسوأ مما يبدو عليه وأن عدم توفر بيانات دقيقة وشاملة قد يعوق التوصل إلى حسابات دقيقة لمعدل التضخم وغيره من المؤشرات الاقتصادية.

شكل (5 -أ) تكلفة سلة الغذاء الشهري في كل من عدن وصنعاء 2023م – 2024م (ريال)

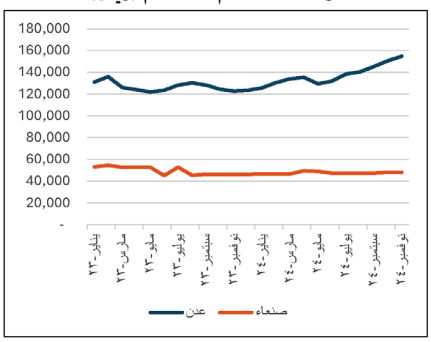

شكل (5 -ب) معدل نمو تكلفة سلة الغذاء الشهري في كل من عدن وصنعاء 2023م – 2024م

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظام معلومات السوق والإنذار المبكر- اليمن

(27) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر، 2023 و2024م.
(28) البنك الدولي، تقرير مرصد الاقتصاد: التعامل مع التحديات المتنامية، خريف 2024م.

من جهة أخرى ارتفعت تكلفة سلة الغذاء في مناطق سيطرة الحكومة عام 2014م (عدن) حيث بلغت في الأسبوع الأخير من نوفمبر 2024م 154,538 ريالا (76 دولارا أمريكيا: 1 دولار= 2046 ريال) مقابل 48,167 ريالا (90:88 دولارا أمريكيا: 1 دولار= 530 ريال) في مناطق سيطرة الحوثيين (أمانة العاصمة)، وشهدت مناطق سيطرة الحوثيين تقلبات حادة في معدل النمو الشهري لتكلفة سلة الغذاء مقارنة بمناطق سيطرة الحكومة خاصة في النصف الأول من عام 2023م [29]، كما هو موضح بالشكل (-5ب) وتتأثر كلفة الغذاء بدرجة رئيسية بتقلبات سعر الصرف في مناطق سيطرة الحكومة، وانعكست الفوارق في قيمة الريال في كل من مناطق سيطرة الحكومة ومناطق سيطرة مليشيات الحوثي على أسعار السلع الغذائية والوقود حيث إن الفجوة في بعض الأسعار تتجاوز ثلاثة أمثال باستثناء أسعار غاز الطهو المنزلي حيث إن السعر في مناطق سيطرة الحوثيين يقترب كثيرا من السعر في مناطق سيطرة الحكومة للاسطوانة 18-20 ل/كجم على الرغم من الفارق في قيمة الريال، وكان الحوثيون قد حظروا غاز الطهي المحلي في شهر مايو 2023م ولجأوا إلى الاستيراد من الخارج في خطوة تهدف إلى حرمان الحكومة من الموارد (شكل 6، أ، ب).

شكل (6 -أ) أسعار الوقود وغاز الطهو المنزلي في عدن وصنعاء (ريال)

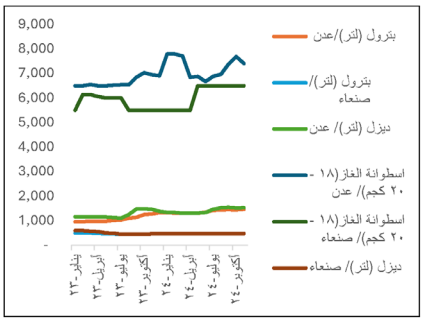

شكل (6 -ب) أسعار دقيق القمح والأرز والسكر في كل من عدن وصنعاء (ريال)

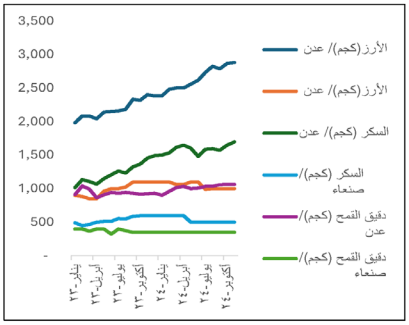

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظام معلومات السوق،والإنذار المبكر- اليمن

(29) نظام معلومات السوق والإنذار المبكر- اليمن، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، تاريخ الاطلاع: 2025/01/02م، متوفر على الرابط التالي: https://www.fao.org/neareast/news/stories/details/early-warning-system-protects-crops-and-farmers-in-yemen/ar

وعلى صعيد التطورات النقدية فقد استمر الانقسام المالي والنقدي خلال العام 2024م، وتدهور سعر صرف الريال أمام الدولار في مناطق سيطرة الحكومة بشكل قياسي خلال العام 2024م حيث بلغ 2,064 ريالا للدولار في نوفمبر 2024م مقارنة ب 1,505 ريالا في نوفمبر 2023م و 1,084 ريالا في نوفمبر 2022، وبلغ متوسط شهر سبتمبر 1,905.40 ريالا للدولار)، جدير بالذكر أن حظر الحوثيين للعملة المصدرة من قبل البنك في عدن قد أدى إلى تقسيم الاقتصاد بشكل تام وظهور نظامي صرف وسياسات مختلفة[30]، ويعود التدهور في قيمة الريال إلى الضغوط الكبيرة على الريال نتيجة توقف صادرات النفط الأمر الذي فاقم من العجز في الميزان الحكومي والميزان التجاري، وكان الحوثيون قد فرضوا حظرا بالقوة على الصادرات النفطية عقب استهدافهم للموانئ النفطية عام 2022م[31]، وشهد سعر الصرف في مناطق سيطرة الحوثيين شبه استقرار خلال عام 2024م حيث تراوح بين 527 و 530 ريالا للدولار وتعتمد جماعة الحوثيين سعر صرف ثابت مستفيدة من انخفاض المعروض النقدي وشحة السيولة وانخفاض الطلب وكذلك من تحويلات المغتربين وبرامج الدعم والإغاثة الإنسانية.

(30) الجزيرة نت، الحوثيون يمنعون التداول بالعملة الجديدة والمساءلة القانونية لمن يحوزها، تاريخ الاطلاع: 2025/01/03م، متوفر على الرابط التالي: https://bitly.cx/Bdjd

(31) العربي الجديد، استهداف الحوثيين للموانئ النفطية يكلف اليمن مليار دولار، تاريخ الاطلاع: 2025/01/7م، متوفر على الرابط التالي: https://2u.pw/hM8VFRZI

إطار(3) تحليل حساسية التضخم للمخاطروتقييم الآثار المحتملة

المخاطر	تقييم الآثار المحتملة		القنوات والمؤشرات
توقعات التضخم	التوقعات بارتفاع معدل التضخم بناء على المعلومات الحالية قد تدفع بالأسعار نحو الارتفاع	↑	مسح التوقعات (حاليا غير متوفر)، التوقعات الصادرة عن الجهات والمؤسسات الاقتصادية الدولية
المتغيرات الاقتصادية المحلية	استمرار الفجوة السلبية في معدل النمو، وانخفاض المنح الخارجية، واستمرار الحظر على الصادرات النفطية، قد تقود إلى ارتفاع التضخم مدفوعا بتدهور قيمة الريال.	↑	مؤشرات النمو الاقتصادي، المنح الخارجية، المفاوضات والتطورات السياسية والعسكرية
التصعيد العسكري محليا	عودة الحرب والهجمات العسكرية تقود إلى تفاقم الوضع المعيشي وارتفاع معدلات التضخم	↑	المواقف الإقليمية والدولية بخصوص المفاوضات السياسية
المخاطر الجيوسياسية	استمرار المخاطر السياسية والنزاعات في المنطقة وخاصة في البحر الأحمر والضربات على البنية التحتية تقود إلى ارتفاع تكاليف السلع المستوردة وتكاليف الشحن وتؤثر على سلاسل الإمداد.	↑	مؤشرات النزاع ومؤشرات الاستقرار السياسي
أسعار الغذاء والنفط	استمرار الحرب الروسية الأوكرانية والأزمات المناخية وموجات الجفاف. قرارات الدول المصدرة للنفط	↑ ↔	مؤشرات أسواق الغذاء والطاقة ومؤشر أسعار الغذاء
الطلب والعرض الموسمي	ارتفاع الطلب المتعلق بالمواسم (رمضان-الأعياد الدينية، المواسم الزراعية). زيادة العرض بسبب مواسم هطول الأمطار، وانخفاض الطلب الدوري، تقود إلى تخفيض الأسعار	↑ ↓	مؤشرات الواردات، وتحويلات المغتربين، ومعدل هطول الأمطار والتقلبات الجوية
المتغيرات الاقتصادية الدولية	انخفاض معدلات الفائدة الأمريكية، التأثير على المنح الدولية وتحويلات العاملين، التضخم المستورد. يعتمد الأثر على نوع المتغيرات الاقتصادية.	↔	المؤشرات الاقتصادية الدولية والإقليمية

المصدر: إعداد الباحث

وشهد العام 2024مم تصعيدا فيما يتعلق بالجانب المالي والنقدي بعد اتخاذ البنك المركزي في عدن قرارات وإجراءات هدفت لفرض رقابة على كامل القطاع المالي والبنكي وخاصة عقب سك الحوثيين لعملة معدنية فئة 100 ريال وتصنيف الجماعة كجماعة إرهابية من قبل بعض الدول، وأوقف البنك المركزي في عدن بعض البنوك وشركات ومحلات الصرافة عن العمل نتيجة عدم الامتثال لقراراته فيما اتخذ الحوثيون قرارات مماثلة[32].

شكل (7-أ) سعر الصرف (دولار/ ريال) في مناطق سيطرة الحكومة

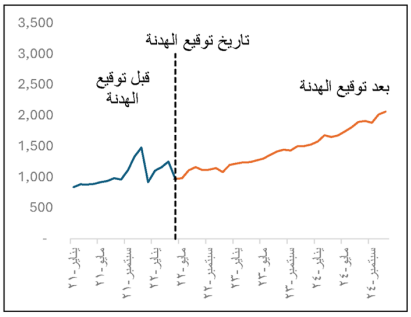

شكل (7-ب) سعر الصرف (دولار/ ريال) في صنعاء وعدن

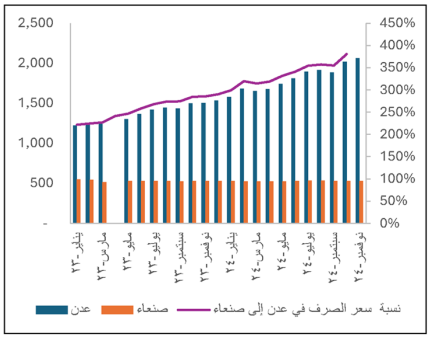

المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، نظام معلومات السوق،والإنذار المبكر- اليمن، وحسابات الباحث

وعلى صعيد السياسة النقدية للبنك المركزي فقد أبقى البنك المركزي على الحد الأدنى لسعر الفائدة على الودائع بالريال عند 15% وترك تحديد سعر الفائدة على القروض إلى البنوك والتي تحدده بناء على تنافسيتها في السوق، كما أصدر البنك سندات أذون خزانة بآجال مختلفة ويستهدف البنك معدل تضخم بين 15-20%، من جهة أخرى استمر البنك المركزي في عام 2024م في تقديم مزادات بيع العملة الصعبة لغرض تمويل استيراد السلع الأساسية ونفذ آخر مزاد في نهاية أغسطس 2024، وبلغ حجم العملة الصعبة المباعة في المزادات 2.026.8 مليون دولار خلال الفترة من نوفمبر

(32) تداعيات التصعيد الاقتصادي في اليمن والسيناريوهات المستقبلية، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، تقدير موقف، يونيو 2024.

2012م وحتى أغسطس 2024م، وتمكن البنك من خلال ذلك من تقليص السيولة النقدية من الريال بنحو 2,600 مليار ريال[33]، وحصل البنك على وديعة جديدة من السعودية قدرها 300 مليون دولار لدعم قدراته في الحفاظ على قيمة العملة والاستقرار الاقتصادي بنهاية ديسمبر 2024. وسجلت المديونية والسلفيات على الحكومة طرف البنك المركزي أعلى معدل عام 2015م (قبل قرار نقل البنك المركزي إلى عدن) حيث بلغت الزيادة نحو 100% وارتفعت القروض والسلفيات عام 2016م بمعدل 46%، وبمعدل 31% و 19% و 14% عام 2018م، و2020م، و 2022م على التوالي، وبلغ حجم معدل نمو القروض والسلفيات على الحكومة 3% حتى سبتمبر 2024م، من جهة أخرى سجلت العملة المتداولة خارج البنوك أعلى معدل ارتفاع عام 2018م حيث بلغ 37% وكان معدل النمو قد بلغ 26% و 36% خلال عامي 2016م و 2017م على التوالي، من جهة أخرى كان أعلى معدل نمو في المتوسط السنوي لسعر صرف الدولار مقابل الريال عام 2017م والذي بلغ 53% يليه عام 2018م بمعدل زيادة بلغ 46% ثم 2021م بمعدل 40% وبلغ حجم معدل نمو سعر صرف الدولار أمام الريال 28% حتى سبتمبر 2024م (شكل 8-أ). ويمكن ملاحظة انخفاض النقود المتداولة خارج البنوك إبان فترة منح المزادات (عبر منصةRefinitiv) وكذلك انخفاض معدل نمو متوسط سعر صرف الدولار- ريال عام 2022م، وانخفاض القروض والسلفيات وكذلك النقود المتداولة خارج البنوك خلال عام 2024م، ويبدو أن المضاربات والتلاعب في السوق يلعب دورا في تدهور قيمة الريال مؤخرا، وإن اقتراض الحكومة من البنك يقود إلى أثر معاكس لأثر المزادات، خاصة إذا ترافق ذلك مع زيادة العملة المتداولة، وبدون وجود مصدر مستدام لتأمين النفقات الحكومية فأن العجز في الميزان الحكومي سوف يلقي بظلاله السلبية على قيمة الريال، كما أن العجز في الميزان التجاري بدوره يقود إلى الضغط على الريال وخاصة إذا تزامن ذلك مع انخفاض التدفقات المالية إلى البلاد وعلى رأسها تحويلات المغتربين والمنح.

(33) البنك المركزي اليمني، نشرة التطورات النقدية والمالية، سبتمبر 2024.

شكل (8-أ) معدل نمو القروض والسلفيات على الحكومة والعملة المتداولة والمتوسط السنوي لسعر الصرف

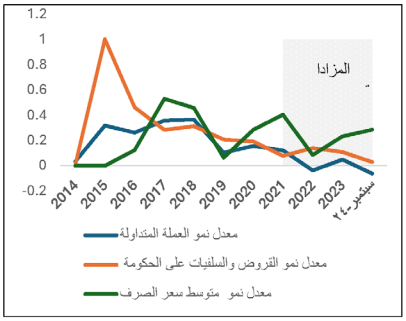

شكل (8-ب) القروض والسلفيات على الحكومة والعملة المتداولة والمتوسط السنوي لسعر الصرف

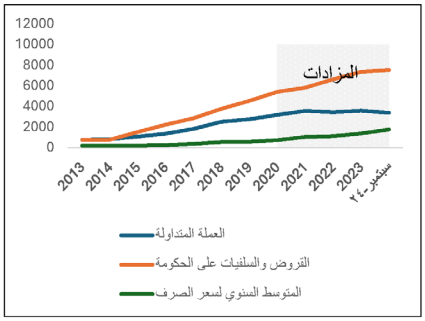

المصدر: البنك المركزي اليمني، نشرات مختلفة، وحسابات الباحث

4- القطاع الخارجي:

من المتوقع أن يزداد عجز الحساب الجاري عام 2024م إلى -25% (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة ب 20% عام 2023م وفقا لتقديرات صندوق النقد الدولي[34]، وقد ازداد حجم الواردات خلال النصف الأول من عام 2024م بنسبة 11% مقارنة بالنصف الأول من عام 2023 على الرغم من التوترات في البحر الأحمر[35].

شكل (9) رصيد الحساب الجاري (نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي)

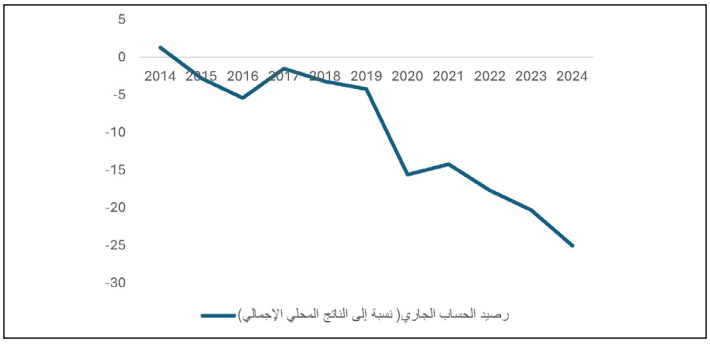

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024م

(34) صندوق النقد الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، أكتوبر 2024

(35) البنك الدولي، تقرير مرصد الاقتصاد: التعامل مع التحديات المتنامية، خريف 2024.

وكان الحساب الجاري قد حقق عجزا بمقدار 3,518 مليون دولار عام 2023م مقارنة ب 4,186 مليون دولار عام 2022م، وقد توقفت الصادرات النفطية تمام عام 2023م عقب الهجمات الحوثية على الموانئ النفطية بعد أن بلغت قيمتها 990.3 مليون دولار حتى أكتوبر 2022م وبنسبة 44% من إجمالي الصادرات، بينما ازدادت الصادرات غير النفطية بشكل طفيف حيث بلغت 1,256 مليون دولار مقابل 1,250.7 مليون دولار عام 2022م، كما تراجعت الواردات من السلع والخدمات إلى 13,839 مليون دولار عام 2023م مقابل 15,018 مليون دولار عام 2024م، وبنسبة 7.8-%، وقد انخفضت الواردات من المشتقات النفطية إلى 2,930 مليون دولار عام 2023م بعد أن سجلت 3,766 مليون دولار عام 2022م وبنسبة 22%، وانخفضت الواردات من السلع الأساسية بنحو 200 مليون دولار عام 2023م مسجلة 4,802 مليون دولار، وبلغت الواردات من السلع الأخرى نحو 6,107 مليون دولار، وسجل ميزان الدخل والتحويلات ارتفاعا عام 2023م حيث بلغ 9,065 مليون دولار مقارنة ب 8,591 مليون دولار عام 2022م أي بمعدل زيادة بلغ 5,5%، حيث ازدادت تحويلات العاملين في الخارج بشكل طفيف عام 2023م حيث بلغت 6,025 مليون دولار مقابل 6 مليار دولار عام 2022م وبنسبة زيادة قدرها 32% عن العام 2019م كما زادت نسبة السحوبات على المنح بنحو 10% [36]. يعاني الميزان التجاري من عجز متزايد باستمرار وخاصة مع توقف الصادرات النفطية، وضعف الصادرات غير النفطية، كما أن المنح والهبات قد تتراجع خلال السنوات القادمة الأمر الذي يقود إلى ضغوط أكبر على الحساب الجاري. وكانت الاحتياطيات الأجنبية بدورها قد تراجعت إلى 1,37 مليون دولار في سبتمبر 2014م بانخفاض بلغ نحو 15% مقارنة بنهاية العام 2023م أي بما يغطي فقط 10% من فاتورة الواردات لعام 2024م، وبالنسبة للحساب الرأسمالي والمالي فقد سجل صافي فائض وقدره 907 مليون دولار عام 2023م ويشمل هذا الحساب الاستثمارات المباشرة والقروض، وكان قد بلغ 208 مليون دولار عام 2022م، ويتوقع البنك المركزي انخفاض الفائض إلى 93 مليون دولار فقط بنهاية عام 2024م، ويوضح الشكل (9) أهم التطورات في الحساب الجاري خلال الفترة من 2019م – 2023م مع توضيح بعض البنود والموازين الفرعية.

(36) البنك المركزي، التقرير السنوي، 2023م.

شكل (10) الحساب الجاري مع بعض البنود والموازين الفرعية (مليون دولار)

المصدر: البنك المركزي، التقرير السنوي، 2023م.

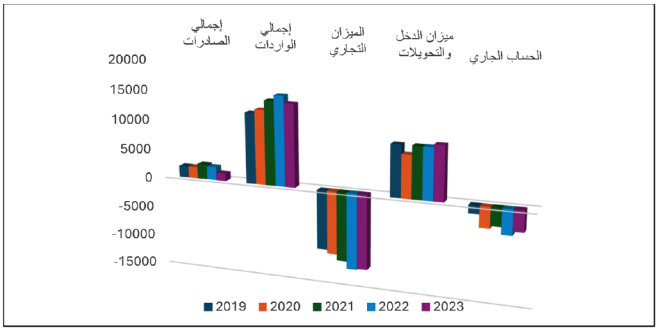

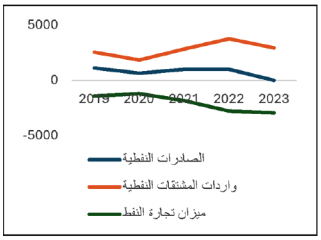

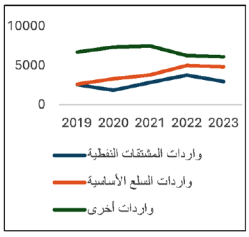

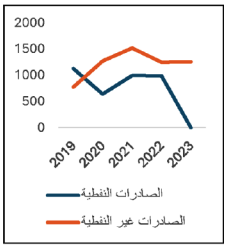

من جهة أخرى سجل معدل التنمية البشرية تراجعا مستمرا خلال سنوات الحرب، حيث بلغ معدل التراجع 15% عام 2022م مقارنة ب عام 2013م ويعكس ذلك تراجع مؤشرات التعليم والصحة والدخل.

شكل (11) عدد سفن الشحن والناقلات التي عبرت مضيق باب المندب

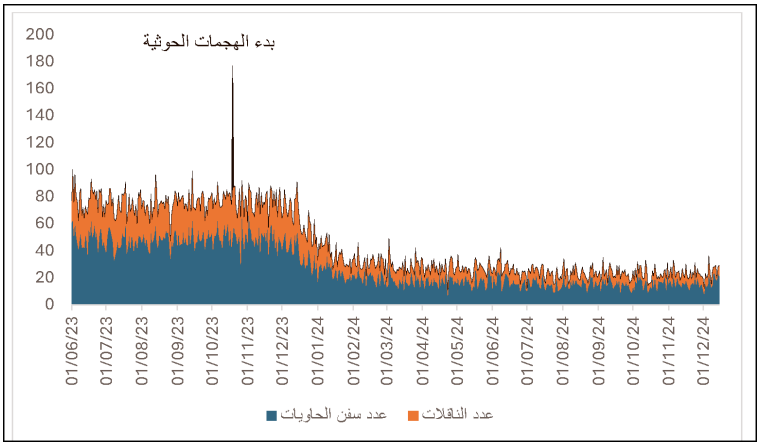

المصدر: منصة الأمم المتحدة: مرصد الموانئ (PortWatch)

وكذلك فقد ازداد مؤشر عدم المساواة بين الجنسين خلال نفس الفترة مما يعني صعوبات أكثر على المرأة في التمكين والحصول على فرص العمل[38]، وقد تراجعت العديد من مؤشرات التنمية خلال سنوات الحرب وفقا للمسح العنقودي متعدد المؤشرات 2022م-2023م[39]، حيث بلغ معدل وفيات الأطفال حديثي الولادة 21% ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة 41% مع تفاوت كبير بين المحافظات بالنسبة لهذا الأخير فقد بلغ 85% و 58% و 64% في كل من صعدة والجوف وريمة على

(38) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تاريخ الاطلاع: 2025/01/05م، متوفر على الرابط: https://hdr.undp.org/data-center/specific-country-data#/countries/YEM

(39) الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير نتائج المسح العنقودي متعدد المؤشرات، 2022-2023، بالشراكة مع منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف).

التوالي، وبلغت نسبة الأطفال في سن 12-23 شهرا والذين لم يتلقوا التحصين 30%، وفيما يتعلق بالتعليم فأن نسبة الأطفال الملتحقين بالتعليم المبكر فقط 1% بينما نسبة الملتحقين بالتعليم الأساسي تبلغ 75% والتعليم الثانوي 34%، وتقل النسبة بين الأسر الفقيرة إلى 14%، ويستكمل 53% من الطلاب الملتحقين بالمرحلة الأساسية التعليم الأساسي و36,5% من الملتحقين بالمرحلة الثانوية تعليمهم الثانوي، وتبلغ نسبة عمالة الأطفال 16%، وبلغت حالات الزواج قبل سن 15 عاما 6% وقبل سن 18 عاما 30%.

وتكشف هذه البيانات عن تراجع خطير وذو نتائج وخيمة على التنمية في اليمن

شكل (12 -أ) تراجع مؤشر التنمية البشرية

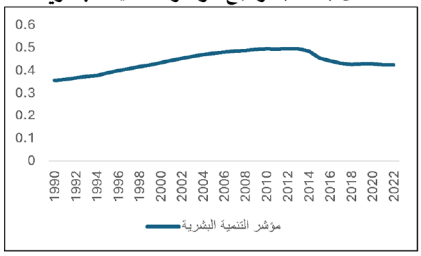

شكل (12 -ب) ازدياد عدم المساواة بين الجنسين

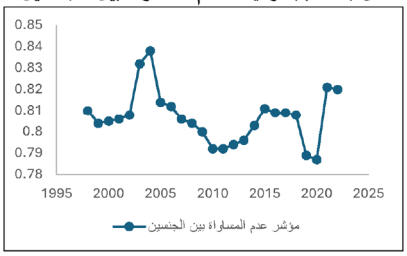

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وتزداد الفاتورة المباشرة وغير المباشرة للحرب مع طول أمد النزاع وبقاء البلاد في حالتها الراهنة حيث لا حرب ولا سلم وإنما دولة هشة وممزقة وغير قادرة على التحرك قدما نحو مسار التنمية والتعافي الاقتصادي.

وأمام هذه التطورات السلبية والتراكمية فإن الحاجة إلى إنهاء انقلاب جماعة الحوثي والحرب وتحقيق السلام العادل الذي يضمن استعادة الدولة وإعلاء دور القانون وعودة مؤسسات الدولة للعمل ضمن حكم جمهوري ديمقراطي لا مركزي تبدو أكثر إلحاحا، وسوف تمثل البداية لمرحلة تنموية واقتصادية طويلة وشاقة.

(1) البنك الدولي، نشرة مختصرة حول رأس المال البشري: الجمهورية اليمنية، 2021.

رؤية مستقبلية:

تعد اليمن واحدة من أكثر البلدان التي تعاني من أزمات معقدة ومعدل خطورة مرتفع وفقا لتصنيف مشروع تقييم القدرات ACAPS [37] نتيجة الحرب التي شنتها جماعة الحوثيين عام 2014م والنزاع الذي نتج عنها حتى اليوم، كما أن نسبة المخاطر المركبَة في اليمن تزيد بنحو 80% عن «البلد الرائد» وهو الاقتصاد الأكثر تقدما الذي تسعى الدول النامية إلى اللحاق به، وتعد اليمن بهذه النسبة واحدة من أعلى البلدان التي تواجه مخاطر متعددة نتيجة الحرب، حيث انكمش النمو الاقتصادي الحقيقي بنحو 50% مقارنة بمستواه قبل الحرب، وازدادت مؤشرات الفقر والبطالة حيث قدرت بعض التقارير معدل الفقر ب 74%، ويحتاج ملايين اليمنيين إلى المساعدات الإغاثية فنصف السكان يعانون من نقص في الغذاء ويلجئون إلى تقليص الوجبات اليومية، كما أن طول فترة الحرب والتطورات في الإقليم قد ألقت بظلال سلبية على اليمن حيث تتناقص المساعدات الإغاثية فقد أعلن برنامج الغذاء بأن الفجوة في تمويل الغذاء تصل إلى 68% خلال الشهور الستة المقبلة.

وتعاني اليمن من الفوضى الاقتصادية وهشاشة المؤسسات وسيطرة المليشيات على أجزاء من البلاد، واستمرار الخروقات للهدنة العسكرية وسقوط الضحايا من المدنيين بالإضافة إلى زيادة حجم الاحتجاجات والشغب في بعض أجزاء البلاد نتيجة ضعف دور القانون وانتشار العنف وصعوبة الأوضاع المعيشية، ووفقا لمشروع بيانات مواقع وأحداث الصراعات المسلحة فقد شهدت اليمن نحو 9,631 حدثا ذو طابع أمني أو احتجاجي خلال الفترة من إبريل 2022م وحتى ديسمبر 2024م أي خلال فترة الهدنة، وقد توزعت الأحداث على النحو التالي: المعارك: 2,476، الانفجارات أو العنف عن بعد: 5,373، أعمال الشغب: 22، العنف باتجاه المدنيين: 1,735، والاحتجاجات: 25. من جهة أخرى بلغ حجم الأحداث والهجمات في البحر الأحمر من

(37) البنك الدولي، نشرة مختصرة حول رأس المال البشري: الجمهورية اليمنية، 2021.

قبل الحوثيين نحو 436 حدثا خلال الفترة من 2023/10/19م وحتى 2024/12/12م، وخلال سبتمبر 2024م ارتفع التأمين الإضافي على عبور السفن عبر البحر الأحمر من 0,7% إلى 2% من قيمة حمولة السفينة ويتوقع أن تزيد الضربات الإسرائيلية التي استهدفت ميناء الحديدة من تكلفة التأمين وأن تعقد عمليات الشحن إلى اليمن بشكل أكبر. وما تزال المنطقة مرشحة لمزيد من العنف، وإمكانية دخول أطراف خارجية جديدة في النزاع في اليمن وتحول اليمن إلى مسرح لحرب بالوكالة يصاحبها تدهور في الحياة الاقتصادية وفي إمكانية التعافي مستقبلا.

وعلى صعيد آخر فقد ازدادت الإشكالات التي تواجه القطاع الخاص في اليمن، خاصة مع التعسفات التي يواجهها القطاع من قبل مليشيات الحوثي، وزيادة حجم الجبايات والضرائب، وازدياد التعقيدات التي تواجه ممارسة الأنشطة الاقتصادية، وكذلك بسبب المزاحمة للقطاع الخاص التقليدي من قبل أسماء تجارية جديدة تعمل كواجهة لجماعة الحوثيين والاقتصاد الموازي الذي تبنيه، وأخرى استفادت من الحرب والفساد وربطت أعمالها بالتطورات السياسية الجديدة الواقعية، وتأثر القطاع الخاص بشدة بسبب انقسام السلطات النقدية بحكم الأمر الواقع حيث يمثل قطاع الخدمات قطاعا نشطا للقطاع الخاص، وخاصة بعد تجميد الحوثيين للودائع والامتناع عن سداد أصول الدين والفوائد على أذون الخزانة، وأدى الركود الاقتصادي إلى تسريح القطاع الخاص لنحو 55% من إجمالي القوة العاملة، كما أن إغلاق الحدود السعودية قد أدى إلى خسارة تراكمية تقدر بنحو 80% من قيمة صادرات القطاع الخاص، بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالأوضاع القانونية وحرية التنقل والاستيراد والتصدير، ومصادرة الحوثيين لكثير من المشاريع والشركات والاستيلاء عليها عنوة، ويمثل القطاع الخاص المحرك الأساسي للاقتصاد في اليمن والمصدر الرئيسي لخلق الوظائف، وغياب المناخ الاستثماري يشجع على هجرة رؤوس الأموال إلى الخارج.

WWW.MOKHACENTER.ORG
INFO@MOKHACENTER.ORG
@MOKHACENTER